

بالعدو فيؤخذ بما انتهى اتفاق **قوله** وان اوقعها غيره فيقاله
الاتفاق في فاما وقوفه العادة لامر آخر وليس مما وضع له الطريق فكان معديا
فلم يجعل ما اتصل به عفوا من التلف وان تعدد الاحتراز عنه كن جرح رجل
صين سرية وان تعدد الاحتراز عنه انتهى **قوله** وعليه بعض مشايخنا
ولكن ظاهر الرواية بخلاف ذلك **قوله** ومعناه الشبهة بالرجل بل
ان المراد منها ان يكون الوطى بالرجل والنجعة والاول ليس مراد بالاجا
لانه ليس بجار فحينئذ الثاني ولا يلزم الاتفاق انتهى غايته **قوله**
وكذلك الركبي لان الفارة على ركبه في غير الاطراف انتهى غايته **قوله**
الا ترى ان محمدا بن محمد بن الامام لا يسجد في فاته كان سابق وركبه او سابق
وقايد وركبه وقايد فالضمان عليه في غير ان الكفارة على الركبي وهو
انتهى اتفاق **قوله** والصحيح الاول ينبغي ان يقال وهو الصحيح
والجواب عن الاول انتهى من خط تاريخه **قوله** كسيلة الغنم
قال في النهاية محمدا بن علي في حقيقته مملوكة بالطعام او جارا وطر في
مقا واديد فغرت السعينة كان الضمان على الذي وضع المني الزايد
انتهى **قوله** كما اذا كان الاصطدام عمدا اي فاته يجب على عاقلة كانه
منهما نصف وبنو الاخرى اتفاقا بيننا وبين الشافعي وزفر انتهى فالك
في المنظومة في مقالة الشافعي وقال في المصطدم من هلكا نصف
الضمان ساقط اذا شربا قال في المصنف وهذا اذا كانا حربي
وكانا الاصطدام خطا اما في العمد فلهنا لقوله انتهى اقول
وباسم التوفيق عبارة لعبدى ولا يمكن في تعبد شرجهما تعبد
وجوب الدية عندنا في العمد والخطا في الحرب وليس بصواب لما علمت
ولعل الذي اوقع العبدى رحمه الله في ذلك هو قوله ان يلجى بعد ذلك
وهذا الحكم الذي ذكرناه في العمد والخطا في الحرب ولم يتفطن لقوله
هنا في دليله وروايتنا في محاذ اذا كان الاصطدام عمدا فان هذا من
روايتنا في المتفق فيقتضي ان الخلاف في الخطا وان العمد متفق عليه
وقوله الشارح في اخوه ليلنا وما استشهد به من الاصطدام عمدا في
يصح عليه ان الاصطدام العمد متفق عليه فشاغ الشارح بعد ذلك
ان يتولى وهذا الذي ذكرناه في العمد والخطا في الحرب فتنه لذلك
واسم الموقى انتهى **قوله** او قضاؤه عبارة الشارح بالواو انتهى **قوله**
يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف العدة الا ان العمد بهما متحدة
الخطا اذ شبه العمد وهو تعبد الاصطدام ولم ينفذ القتل والاذ
على العاقلة انتهى **قوله** وهذا الحكم الذي ذكرناه في العمد اذا كان المصطدم
حربي وقد تعدد ذلك يجب على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الاخرى الا

تفاق

واذا وقع ذلك خطا تجب العدة الكاملة على عاقلة كل واحد منهما عند
خلافه لفرقوا الشافعي انتهى اتفاق **قوله** ولو كانا عمد من ابي يعنى اذا
اصطدم العمدان خطا فاقا بعد الدوم لان الحاقية تشقق برقبة العمد
الحاقية ولهذا يدفع منها الا ان بعد الدوم فيلما ماتت فاته من الخطا
بل خلع ولا يضمن المولى شيئا ان موت العمد لم يكن من فعله وكذا الحكم
اذا كان الاصطدام بغير ارضهما جميعا لانه شبه العمد فكان الخطا مشترك
الدوم حيث لم يخلفه العمد شيئا العمد لا مال له فاقاله هو رده اي
بطل انتهى اتفاق **قوله** ياخذها ورثتها لانه في الخطا مات بفعل
صاحبه وفي العدم مات بفعل نفسه وفعل صاحبه فسطط النصف انتهى
قوله وهذا عندنا في حقيقته ومحمد وعنده في يوسف على اتفاقا
بلا انتهى **قوله** موقوف كل واحد منهما على اتفاقا في الاختيار لم ينفذ
فا نظره انتهى **قوله** فدرت على عاقلة القاطع اي ضمن الحد فيقبل
لجرحه وقضا على وجهها اذا قطع الحمل قال محمد لا يكون هذا من
قطع الحمل انتهى اتفاق **قوله** في المقتل ضمن عاقلة القاتل الدية
وذلك لانه لقطار يديه ليس لسوقه ويقفه باقائه فكانت
عليه صيانته فاحدث من ذلك يكون مضمونا عليه فيض في السبه
ما حدث من القطار لنفسه فيصير في الحكم كانه قتله خطا فتجب
عليه عاقلة دية وورثه واورد الغنم ابوالملك في شرح الجامع الصغير
سواء اوجرا فقال فان قتلا لوان اشنا قاتل داعي فاطا لا غير اشنا
فقتله فله يجب على القاتل الدية الضمان قبل له ينبغي ان لا يجب لان الاثم من
بغضه من اهل وجوب الضمان ففعله يجب الميم خاصة واما فعل العمد
لا عبرة له في حكم نفسه ففعله يجب ليا لقا بعدا بنهما اتفاق **قوله**
هذا اذا كان السائق في جانب من الابل غير آخر برما ام كعبير اما اذا اخذ
الزمام فيكون الضمان عليه في الذي هلك خلفه لانه لقا بعدا لمقدم
لانه لما انقطع الزمام عن القطار لم يكن اتفاقا بعدا لمقدم قاتل ما خلف السائق
انتهى اتفاق **قوله** واما اذا ربط والابل واقعة في ثمر فاصحاب القطار
وهو عالم بالربط ولا انتهى اتفاق **قوله** في المتن ومن ارسل بهيمة الى صو
في الجامع الصغير ومحمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في الرجل يرسل بهيمة ويكون
سائقها فقتل بهيمة في يوزها قال هو هارم وقال ابن ابي حنيفة ايضا في رجل
ارسل ابرا فاصاب في فوره ذلك قال لا ضمان عليه وكذا الذي يرسل بلبه
ولم يكن سائقا له فاصاب في فوره لم يكن عليه ضمان في هذا لفظ الجامع
الصغير قال الصدوق الشريف وغيره اراد بالبهيمة الكلب واراو يكون سائقا
ان يكون خلفه انتهى غايته **قوله** لان سيرها مختلف البر ما دامت تسير في

رتها